الدرس الثالث يتناول:

الإدارة المالية الدولية

Gestion financière internationale

نتناول في هذا الدرس

مقدمة ، التعريف بالإدارة المالية الدولية ، عمليات التمويل (financement international)، شروط الإدارة المالية الدولية الناجحة، أهداف إدارة الاعمال الدولية، مهام الإدارة المالية الدولية.

مقدمة

لا يمكن ان تكون عمليات دولية من أي نوع ما لم يقابلها مقابل مادي يتم دفعه ، وكذلك لايمكن العمل في المحيط الدولي بالنسبة للمؤسسة او الدولة ما تتوفر على أموال ويتم استخدام هذه الأموال انطلاقا من الامول الذاتية او الخروج الى الأسواق المالية للحصول عليها في العمليات الاستثمارية وعمليات الاستغلال بالنسبة للشركة وكذلك انجاز الموازنات بالنسبة للدولة في حالة العجز تخرج للأسواق المالية للحصول على الأموال الازمة لتغطية العجز Déficit Budgetaire او القيام بعمليات استثمارية.

تكمن أهمية إدارة المالية الدولية في الاختلاف الدولي في المعاملات المالية نجد مثلا انبعض الدول لديها عملات نقدية قوية نظرا لقوة اقتصادها ولدى سلطاتها النقدية رؤية ونظم مختلفة عن بلدان أخرى وايظا تعمل بأسعار فائدة مختلفة (سوءا مرتفعة او منخفظة) مما يستدعى الاهتمام بإدارة هذه العمليات .

تعريف الإدارة المالية الدولية:

هي : بإيجاد الأموال الكفيلة بتمويل العمليات الرأسمالية والتشغيلية بأقل تكلفة ، و إدارة الاموال الموجودة بحيث تحقق دخلا وتكون متاحة عند الحاجة في ذات الوقت، ولابد ان تغطي كل عمليات المؤسسات والبنوك.

تنقسم الإدارة المالية الدولية الى:

- ✓ تمويل الشركات
- ✓ تمويل الاستثمارات

ان اختلاف الأنظمة المالية في الدول يتطلب توحيد في المعالجات المحاسبية التي بياناتها هي ترجمة للوضعية المالية للدولة او المؤسسة وكذا العمل على تقريب الأنظمة الجبائية من خلال منع الازدواج الضريبي والعمل باتفاقيات دولية في مجال الضرائب سوءا ثنائية (بين دولتين) او متعددة بين هيئات (كالاتحاد الاروبي) وبعض الدول او بين هيئات متعددة

عمليات التمويل:

1- تمويل المؤسسات : يمكن للمؤسسات اللجوء الى البنوك الخارجية للحصول على أموالها سواءا للعملية الاستثمارية او الاستغلالية ، كما يمكنها طرح سندات بالعملات الأجنبية المتداولة في الأسواق الأجنبية بمعنى يمكن للمؤسسات الحصول على أموال من الهيئات المالية خارج بلدها.

كما يمكن للمؤسسات التمويل عن طريق رفع راس مالها من خلال زيادة أموال المساهمين في الأصول

ويمكن ان يكون التمويل مزيجا بين أموال المساهمين وديون (قروض) تم الحصول عليها من البنوك الاحنبية وتختلف نسب تمويل أصول المؤسسات من بلد الى اخر فهناك من يعتمد على أموال المساهمين بشكل كبير والبنوك بشكل اقل كالبلدان الأوروبية لانها تخشى حالة الإفلاس اين تفقد البنوك أموالها
وتعتمد بعض البلدان الأخرى على البنوك اكثر مثل اليابان نظرا للارتباط الوثيق بين المؤسسات والبنوك.

استمرارنشاط المؤسسات:

لا يمكن ان يستمر نشاط أي مؤسسة ما لم يستمر التدفق النقدي لديها أي توفر السيولة النقدية لمجابهة احتياجاتها على الادارة إذن ان تعمل لتكامل التدفق النقدي مع الاحتياجات المستقبلية للتأكد من ان المال متوفر عند الحاجة وبذلك تتمكن من تمويل نشاطاتها دون توقف وبأقل تكلفة مع المحافظة على إمكانية الحصول على الفرص البديلة الاحسن والتي يمكن ان يوفرها المحيط (هيئات مالية محلية ودولية ، مساهمين ....الخ)

2- تمويل الدولة: تلجا الدول الى عملية الاقتراض عند الحاجة، وخاصة في حالات عجز ميزانيتها الذي قد يكون دائما أي هيكليا (Déficit structurel) أو مؤقتا بسبب الجفاف مثلا ، جائحة كورونا ، نقص كبير في الصادرات وغيرها، فيؤدي هذا العجز الى انخفاض قيمة العملة ، فلا يمكن ان تستمر الدولة دون توفر الأموال اللازمة لانجاز المشاريع المبرمجة في الميزانية وهي عادة ضرورية وملحة بالنسبة للمواطن ويتم التمويل للدولة من خلال ما يلي :

- ✓ رصد العملات الاجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية الحكومية والبنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها.
- ✓ رصيد الدولة من الذهب لدى السلطات النقدية ويسمى الذهب النقدي (L'or monétaire) وما تحتفظ به البنوك كأرصدة.
- ✓ الاصول الاجنبية قصيرة الاجل مثال ذلك اذونات الخزانة الاجنبية والأوراق التجارية التي بحوزة الدولة وهي التزامات على الحكومات والشركات الأجنبية والمواطنين الأجانب.
- ✓ الودائع التي تحتفظ بها السلطات والبنوك الاجنبية لدى البنوك الوطنية

شروط الإدارة المالية الدولية الناحجة :

1- معرفة الشبكة المالية الدولية والهياكل المالية الموجودة .
2- التحكم في تسيير العمليات الدولية (Maitrise de gestion des opétations) أي اتقان كيفيات العمل بها .
3- الاستخدام الأمثل (Utilisation Optimale) للادوات المالية التي تستخدم في العمليات الدولية .
4- فهم الوقائع الدولية الحاضرة والمستقبلية وطرق صناعة قرارات مواجهة تلك الوقائع.

اهداف إدارة الاعمال الدولية:

1- تقليل الخسائر للمؤسسات التي تعمل في بيئة الاعمال الدولية من خلال اختيار افضل العمليات المالية لضمان تدفق النقد للمؤسسة .
2- خفض مخاطر تقلبات أسعار الصرف وخفض كلف العمليات في السوق الدولي.
3- التنبئو بالمخاطر السياسية عبر الدول لصياغة قرارات تمكن من تقليلها او حتى تجنبها.

مهام الإدارة المالية الدولية:

1- المساهمة في صياغة استراتيجية المؤسسة .
2- تحديد طرق الاستثمار في البيئة الدولية .
3- تقييم العائد والمخاطرة في ظل التغيير المستمر لاسعار الصرف.
4- استعمال الأساليب والأدوات المالية اللازمة لصناعة القرارات المالية .
5- توفير المهارات في مجال المالية للتعامل مع بيئة الاعمال الدولية .

حساب السلع والخدمات وحساب الدخل الأولي والحساب الثانوي والحساب الرأسمالي والحساب المالي، ووفق قاعدة القيد المزدوج الذي يرتكز عليه ميزان المدفوعات يسجل كل معاملة قيدان ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة.

التعريف بنظام القيد المزدوج(Système de comptabilisation à partie double) : مصطلح محاسبي ويعتبر النظام الأساسي والمعياري المستعمل من شركات الأعمال والمنظمات الأخرى لتسجيل حركاتهم المالية.

يسمى هذا النظام بـ نظام القيد المزدوج لأن كل معاملة مالية يتم تسجيلها على الأقل في حسابين؛ فكلمة مزدوج تعني (زوج) بحيث يكون هناك على الأقل حسابين : واحد مَدِين وآخر دائن .

أهمية ميزان المدفوعات :

إن لبيانات ميزان المدفوعات أهمية كبيرة حيث تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية:

1- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته و درجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات ، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف ، و مستوى الأسعار و التكاليف ....إلخ

2- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل ، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية .

3- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع ، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية ، و لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية .

4- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي و بذلك فهي تقيس الموقف الاقتصادي الدولي للبلد .

عناصر ميزان المدفوعات :

ميزان المدفوعات

مدين (مدفوعات، التزام)	دائن (مقبوضات، حقوق)
1. الحساب الجاري	
أ . الميزان السلعي (واردات من السلع)	صادرات من السلع.
ب. ميزان الخدمات (واردات من الخدمات)	صادرات من الخدمات.
ج. تحويلات من جانب واحد (تحويل مبالغ لخارج الدولة) الهبات الممنوحة إلى الدول الاخرى	تحويلات من جانب واحد (تحويل مبالغ إلى داخل الدول الهبات الممنوحة من الدول الاخرى.
2. حساب رأس المال و الاحتياطيات أ. حساب رأس المال - الاستثمارات الاجنبية إلى خارج الدولة. - القروض الممنوحة إلى الدول الاخرى. ب. حساب الاحتياطيات من العملات الاجنبية	- الاستثمارات الاجنبية إلى داخل الدولة. - القروض الممنوحة من الدول الاخرى.

1- الحساب الجاري:

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات والذي يتألف من عنصرين:

أ/الميزان التجاري :

يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وواردتها خلال الفترة محل الحساب ، و هو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات.

ب/ميزان الخدمات : تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية .

مثل: خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية.

ج -حساب التحويلات من طرف واحد :

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة و الخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية ، أي من جانب واحد و تشمل الهبات و المنح و الهدايا و المساعدات .

2- حساب رأس المال والاحتياطات :(العمليات الرأسمالية، الاحتياطات من النقد الأجنبي والذهب)

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية و المديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط ، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ، و التي تنقسم إلى نوعين:

أ/رؤوس الأموال الطويلة الأجل : و هي التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل ، و الاستثمارات المباشرة ، والأوراق المالية (أسهم و سندات) أي بيعها و شرائها من و إلى الخارج.

ب/ رؤوس الأموال القصيرة الأجل: و التي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية و العملات الأجنبية و الأوراق المالية القصيرة الأجل ، و القروض القصيرة الأجل.

ج- حساب احتياطات الذهب و النقد الأجنبي:

تقيم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، و الذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية ، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج ، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض.

كما ان هناك حساب السهو والخطاء

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج ، و تستخدم هذه الفقرة أيضا في الحالات التالية :

- الخطأ في تقسيم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.

- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة و عتاد لذلك تم إدراجها بفقرة السهو و الخطأ.